

# تطور القدرات الذاتية

كلمة رائد شرف الدين

المؤتمر العام السادس لوضع الخطة العشرية للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠

مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان - دار الأيتام الإسلامية

١ كانون الأول ٢٠١٠ | بيروت

الحفل الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن أحظى بفرصة مخاطبتكم في حفل افتتاح المؤتمر العام السادس لدار الأيتام الإسلامية. وإنني إذ أشكر القيميين على المؤتمر على الدعوة الكريمة، أتمنى لكم جميعاً النجاح في مداولاتكم سائلاً الله أن يواكبكم برعايته وتوفيقه لتنفيذ ما ستوافقون عليه.

تحتفلون خلال العشرية القادمة بالمئوية الأولى على تأسيس مؤسسات الرعاية الاجتماعية- دار الأيتام الإسلامية. أتذكر أيضاً أنه مرّ مؤخراً قرن وربع على تأسيس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية. ومؤسسات الإمام الصدر هي في صدد الذكرى الخمسين لتأسيسها، ومع جمعية المبرات الخيرية يكتمل عندي عقد أربع من الجمعيات الإسلامية في لبنان والتي يصل مجموع خبراتها إلى ثلاثة قرون ونيف. وهي التي تعاهدت في السنوات الثلاث الأخيرة على إطلاق وإحياء مساحات مشتركة بين طلابها وجمهورها في مسيرة... نحو الوطن.

المتتبع لتاريخ دار الأيتام الإسلامية يلاحظ أنها بعد نحو ٥٠ سنة في مرحلة الميتم الإسلامي، بدأت شعاراتها تنبض بإرادة الشباب والقوة: من مرحلة الإسعاد، إلى التغيير والتطوير، ثم الحركة المستمرة، والمسار على طريق الازدهار، وصولاً إلى مرحلة ضمان الحقوق الاجتماعية

في مطلع الألفية الجديدة. وكلنا يتربق مفاعيل شعار المرحلة القادمة: " الإحسان إرتقاء لمن يحسن إليهم".

لا يرتبط شباب المنظمة أو المؤسسة بعدد سنوات عمرها. فبعضها يولد كهلاً وبعضها الآخر يخفق عنفواناً وأملاً كلما راكم من الخبرة والتجربة وما فيها من إخفاقات وإنجازات. يحدث ذلك في بيئة خارجية شديدة التعقيد، إذ تشير الإحصاءات إلى المعدل المتسارع لنمو تعداد السكان في الدول النامية، ولتزايد الناتج المحلي في الدول الصاعدة. إلا أن ما يعطي الأرقام والمعدلات مدلولات تنموية هو ترابطها مع معدل استهلاك الإنسان للموارد الطبيعية واحتساب العمر الافتراضي المتناقص لهذه الموارد.

بموازاة ذلك، تشير التقارير الدولية إلى أن أكثر من ملياري إنسان (٢ من ٦) يقعون في ظروف البؤس والمرض. وعلى المستوى اللبناني، تؤثر معظم الدراسات إلى تراجع الطبقة الوسطى وإلى أن نصف السكان تقريباً هم قاب قوسين أو أدنى من الوقوع في براثن البؤس. يترافق ذلك مع النمو المذهل للقطاع غير الربحي وللمنظمات الخيرية والإنسانية والتي إلى الجرات الضخمة التي تتلقاها من كبار أثرياء العالم، تعتمد على مساهمات وتبرعات البر والإحسان.

المرجح أن تبخر كل المليارات التي يتم ضخها باتجاه الفقراء إذا لم توجه بمنظور تمكيني يتيح للمستهدفين أن يأخذوا مصائرهم بأيديهم تدريجياً. وحتى تكون المنظمات الخيرية بمنأى عن تأييد الوضع القائم، عليها مواجهة عدد من القضايا الجوهرية، سأطرح بعضها آملاً أن نساهم معاً في إنتاج استجابات مقنعة وعملية ومفيدة:

- عجز المنظمات الخيرية والإنسانية بمفردها من احتواء معضلة الفقر والتهميش. والخطورة أن تتخفف الدولة من عبء رعاية مواطنيها بحجة إفساح المجال للمنظمات الإنسانية العاملة على توصيل الرعاية والخدمات.
- حاجة المؤسسات الرعائية إلى تطوير رؤاها للانتقال إلى مؤسسات تنموية فاعلة في عملية التغيير الاجتماعي **(مبدأ التمكين والمشاركة)**، ويشمل ذلك بناء القدرات وتنمية المهارات التخطيطية والإدارية؛
- ضرورة الاهتمام في آن واحد بسلامة المركب والركاب. فلبنان الوطن يواجه تهديداً حقيقياً مردّه إلى أن شدة تركيزنا على فرادة النموذج - الوطن ضيّعت حقوق المواطنين. منهم من هجر ومنهم من ينتظر؛

## الاستجابات المتوخاة:

١- تتفاوت المنظمات المدنية والأهلية في لبنان حضوراً وفعالية، إلا أنها تتخذ أشكالها تدريجياً ضمن التحولات الديمقراطية، أي أنها **تتعلم الديمقراطية** وإن بطور قاسية. وهي تتمايز بمقدار ما تتسع علاقاتها مع جمهورها بالتفاعل الذي محوره الاقتناع، أي من موقع الحرص على إشراك جمهورها في تنظيم نفسه وفي الدفاع عن حقوقه وتأمين احتياجاته. وبما أن العلاقة الصحية التي يفترض أن تقيمها منظمات المجتمع المدني مع جمهورها هي نقطة الضوء التي تقود إلى آخر النفق، فإننا نتوخى أن تتحوّل هذه المنظمات إلى مختبرات مستديمة لتعليم القيم والمفاهيم والأدوات الديمقراطية؛

٢- **بناء القدرات** عملية أكثر شمولاً من التدريب بمفهومه الضيق. يتوخى التدريب رفع كفاءة الأفراد عبر توسيع معارفهم وصقل مهاراتهم وتيسير وصولهم للمعلومات. أما عملية بناء القدرات المتكاملة فتشمل مجموعة أوسع من العناصر، أهمها: تطوير الإطار الناظم تشريعياً ومؤسسياً، التطوير التنظيمي، بلورة العمليات والإجراءات، وضبط الأدوار والمهام ضمن المنظمة ذاتها كذلك بين المنظمة وسياقاتها أي بين القطاعات العام والخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية. وبناء القدرات على مستوى مشروع أو برنامج أو وطن بأكمله، هو توفير تلك العناصر التي تتيح التفاعل الإيجابي مع حاجات الناس سريعة التغيير. وإذا كان تطوير البنية التحتية لبلد ما، يعني بناء القدرات الاقتصادية للمجتمع، فإن **القدرة المؤسسية** Institutional Capacity هي المؤشر الحقيقي لمدى متانة/أو هشاشة البنية التحتية.

٣- الداعون إلى هذا المؤتمر، وغيرهم، لديهم سجل في إطلاق مبادرات ميدانية ملموسة ومؤثرة. تهدف هذه المبادرات إلى **توسيع مساحة المشترك** بين مكونات المجتمع اللبناني، والتجسير بين هذه المكونات مع تركيز خاص على الشباب، صنّاع الغد. والمأمول أن تتوسع رقعة هذه المبادرات ويتعمق تأثيرها؛

٤- التحوّل نحو الديمقراطية الصحيحة الشاملة عملية طويلة ومعقدة ومتداخلة، فإلى الحرية هناك **بُعد الطمأنينة**. الحرية والطمأنينة صنوان لا يتحقق أحدهما دون الآخر. الطمأنينة على العمل والدخل والصحة والأمن وفرص تحقيق الذات، وهي شروط تنمية تتصل مباشرة بكرامة الإنسان ومتلازمة مع الحريات السياسية والمدنية. إذ لا معنى للحرية بدون الإحساس بالطمأنينة. الدعوة ملحة إلى نحت سياسات اجتماعية واقتصادية متكاملة تحفظ حق الإنسان في الأمن الغذائي والصحي والوظيفي، وتزرع فيه قيم المشاركة والحوار والالتزام.

لبناء القدرات ولترسيخ الطمأنينة ولضمان الحرية، أختتم مداخلتى مستعيداً إطاراً استراتيجياً سبق لي واقترحته لتنظيم الأدوار بين اللاعبين الأساسيين في الإدارة والاقتصاد والتغيير المجتمعي والثقاف. وهو إطار سبق لي وقدمته في مداخلة في المؤتمر الأول للجمعية اللبنانية للجودة عام ٢٠٠٦، وكانت بعنوان "لبنان والجودة: ترفُّ أم أولوية؟". فيما يلي عرض موجز لتلك الأدوار:

### أولاً: القطاع العام لتوسيع الخيارات عبر إيجاد بيئة مؤاتية لانتعاش ثقافة الجودة

**والدولة "الجيدة"** هي الدولة التي تتبنى مفاهيم الجودة ومنهجيتها في أعمالها وأدائها، خاصة وأن الدولة في لبنان ما تزال تضطلع بالدور المباشر في توفير العديد من الخدمات الصحية والتربوية والاجتماعية، وفي إدارة الطاقة الكهربائية والمائية وغيرها. وتلعب الدولة هنا دور المنتج للسلعة أو للخدمة (Service Provider)، والمتوخى من تلك المرافق أن تسترشد بمنهجية الجودة وأدواتها، وأن تطبقها؛

**والدولة النازمة** عبر وضع الاطار التشريعي الضروري والتشريعات القطاعية في ما يتعلق بالبنية التحتية للجودة كالمواصفات وشروط القواعد التقنية والقياسية وتقييم المطابقة والاعتماد والرقابة في الاسواق؛

**والدولة الميسرة** بتوفير الدعم السياسي والمعنوي ورعاية المنتديات المهمة بقضايا الجودة وبأولوية الخيارات الكبرى ذات العلاقة.

### ثانياً: القطاع الخاص لتعظيم العوائد أي إيجاد القيمة المضافة

**هو القطاع القائد:** لبقية القطاعات والمحفز (Catalyst) لمبادرات الجودة أنا أتت، والرائد في التفاعل الإيجابي (Synergy) فيما بين المعنيين؛ **القطاع المنتج** المتبني منهجيات الجودة في التحسين المستمر للمنتجات والعمليات، والمنتج لفرص العمل؛ **والقطاع الحاضن** واللاقط للمبدعين والرواد عبر انتهاج سياسات الحوافز والمكافآت، وبتوفير الإمكانيات المادية من مختبرات ومنح وأبحاث وغيره.

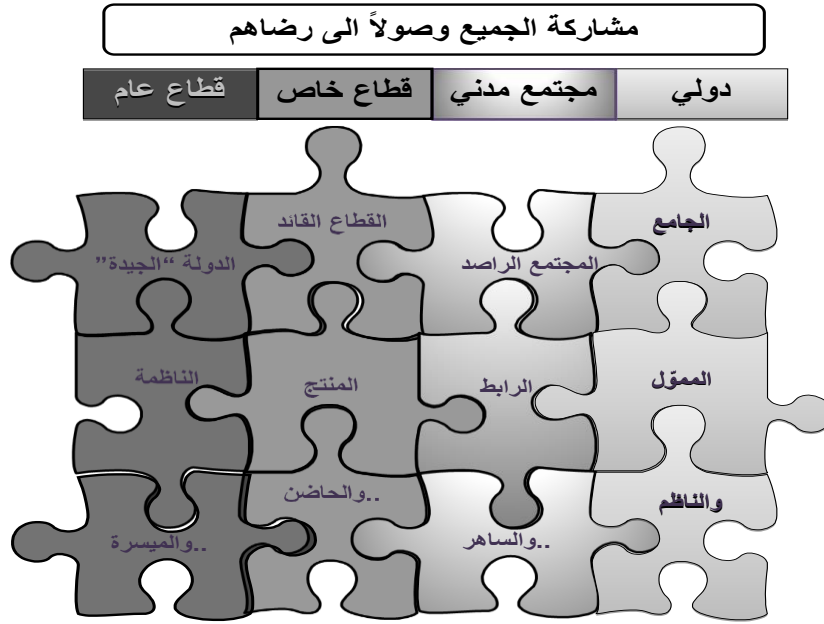
### ثالثاً: المجتمع المدني لتعظيم العائد الاجتماعي عبر تمكين المعرّضين

**فهو الراصد:** للاحتياجات والتوقعات المجتمعية، وللتأثيرات الجانبية المحتملة على الفئات المجتمعية المختلفة؛ وهو **الرابط** بين التجارب الناجحة، و**الساھر** على ديمومة مشاريع

التنمية وعلى توسّع تأثيراتها بحيث تطل أوسع الشرائح وتحديداً المهمشين والمعرضين وأصحاب الحاجات الخاصة.

#### رابعاً: المنظمات الدولية للتجسير بين الأمم ومواجهة القضايا الكونية

يكثر تداول تعبير القرية الصغيرة للإشارة إلى عالم اليوم، وذلك بفضل تكنولوجيا الاتصالات وإدارة المعلومات. وبالفعل، يضج عالمنا بالقضايا العابرة للحدود القومية. منها تغيير المناخ والتلوث وثقب الأوزون والموارد المائية والتجارة العالمية والملكية الفكرية والنزاعات على تقاسم الموارد المشتركة. لإدارة تلك الأمور الشائكة لا بدّ من منبر **جامع** للتوافق على الحلول ونتاج التسويات. كما تحتاج المعالجات إلى إمكانيات ضخمة لا يمكن **تمويلها** إلاّ عن طريق الصناديق الدولية. وهي تحتاج أيضاً إلى أطر تشريعية ومعاهدات ومعايير أي إلى إطار **ناظم** يوازي الدور الناظم للدولة ضمن حدودها السياسية.



ما نحتاجه عند رسم سياساتنا هو استحضار الدولة الناظمة. غالباً ما تتكرر في أديباتنا المدنية والإعلامية عبارات تشكو غياب الدولة أو تقفل النقاش بحجة أن الشأن هو شأن الدولة، لكننا الأخيرة كيان غريب أو مستقل عن إرادة الناس ومسؤولياتهم. لا يجوز لأي كان أن يستقيل من واجباته ومن حقوقه، وعلى رأسها رسالتنا - رسالة كل مواطن- في استنهاض الدولة بهيبتها وقيمتها ورموزها وأشخاصها.

طالما كانت مؤسسات الرعاية الاجتماعية- دار الأيتام الإسلامية داراً للأمل والطمأنينة وحاضنة للقيم الإنسانية والأخلاقية ومدرسة للسلوكيات المدنية المراعية للواجبات والحقوق.

ما نحتاجه لبناء لبنان الغد هو القليل من الريبة والكثير من الثقة. الثقة بأنفسنا وبالآخر.

دمتم للثقة عنواناً.

وشكراً.